الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

19-18-17 **ربيع الاخر** 1436 – 8-7-6 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	30

حقوق الإنسان تحقق في شكوى شاب اتهم أسرته بالتفريق بينه وبين زوجته بصك مزور

المصدر: جريدة انحاء الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.an7a.com/164092

أنحاء) – متابعات : ـ)
يحقق فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في شكوى تقدم بها شاب عشريني، يتهم فيها أسرته بالتفريق بينه وبين زوجته بصك يشتبه أن يكون مزورا وصادرا من محكمة الأحوال الشخصية في جدة.
وأوضح مدير فرع الجمعية الدكتور عمر حافظ، أن الجمعية رفعت الشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة بعد أن أنكر الشاب معرفته بالصك أو علمه بتفاصيله، مشددا على أن الجمعية ستتابع مستجدات القضية مع كل الجهات، وذلك حسب "الوطن".
وروى الشاب "ع. م" قصته، مشيرا إلى أنه يعمل موظفا حكوميا ويبلغ من العمر 28 عاما، وتقدم لخطبة فتاة ذات خلق ودين ووافق ذووها على الزواج، إلا أنه فوجئ بعد مرور ثمانية أشهر من زواجه برفض أسرته للزوجة، وصولا إلى ضربها من قِبلهم لأسباب وصفت بأنها من خارج القبيلة!
وأكد الشاب أن أسرته اتهمته بالجنون والعقوق وقامت بطرده وزوجته، وأن عددا من أفراد أسرته أخذوه عنوة في سيارتهم إلى محكمة الأحوال الشخصية، وعند رفضه الدخول إلى المحكمة استولوا على كل أوراقه الثبوتية، واستصدروا صك طلاق رغم أنه لم يحضر لدى القاضي ولم يوقع في سجل الضبط.
وأضاف "بعد الخروج من المحكمة اتجهوا إلى فرع الأحوال المدنية بالأندلس مول، وأسقطوا زوجتي من سجل العائلة بموجب صك الطلاق ثم طردوني من المنزل، ما اضطرني إلى تقديم شكاوى عدة إلى كل من إمارة منطقة مكة المكرمة، وشرطة ومحافظة جدة، وحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية".

جدة: مواطن يستغيث لتطليق زوجته منه غصباً.. فيتم توقيفه بتهمتي العقوق والجنون

المصدر: جريدة اخبار 24 الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/202039

أنحاء) – متابعات : ـ)
تقدم شاب بشكوى إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، كشف خلالها عن إقدام أسرته على التفريق بينه وبين زوجته بصك طلاق مزور لا يعلم عنه شيئاً صادر من محكمة الأحوال الشخصية بجدة.

وقال مدير فرع الجمعية بمنطقة مكة الدكتور عمر حافظ إن الجمعية تلقت شكوى الشاب السعودي (ع.م) الذي أنكر أن يكون طلق زوجته، مشيراً إلى أن الجمعية رفعت الشكوى للجهات المختصة في إمارة المنطقة.
وأوضح الشاب وفقا لصحيفة "الوطن" أنه يعمل موظفاً حكومياً ويبلغ من العمر 28 عاما، مبينا أنه تقدم لخطبة فتاة ذات خلق ودين ووافق ذووها على الزواج وتمكن من تأسيس بيت الزوجية، ولكن بعد زواجه فوجئ بأسرته ترفض زوجته لأنها من خارج القبيلة وتتعدى عليها بالضرب.
وتابع: "أسرتي اتهمتني بالجنون مرة والعقوق أخرى وطردتني وزوجتي، وتفاقم الأمر ليصل إلى اصطحاب عدد من أفراد أسرتي لي عنوة في سيارة إلى محكمة الأحوال الشخصية، وعندما رفضت الدخول استولوا على أوراقي الثبوتية واستصدروا صك طلاق، رغم أني لم أحضر لدى القاضي ولم أوقع في سجل الضبط، ومن ثم توجهوا إلى فرع الأحوال المدنية بأحد المراكز التجارية بجدة وأخرجوا زوجتي من سجل العائلة بموجب صك الطلاق ثم طردوني من منزلهم".
وأضاف: "أستغرب كيف يتم توقيع ورقة طلاق رغم أني لم أطلق زوجتي التي ارتبطت بها قبل ثمانية أشهر"، مطالبا بإعادة زوجته إلى عصمته وتعويضه عما لحق به من أضرار.
من جانبه، أوضح علي الشهري الوكيل الشرعي للشاب أنه قابل الزوج قبل أسابيع، وعندما سمع منه القصة نصحه بتقديم شكاوى لإمارة المنطقة والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشرطة.
وتابع أن القضية أحيلت إلى شرطة الجامعة غير أن ذوي الشاب تقدموا ببلاغ يتهمونه فيه بالعقوق والجنون، فتم توقيفه حتى اللحظة رغم إحالته إلى مستشفى الأمراض العقلية حيث تبينت سلامته، مطالبا بالإفراج عن الشاب والتحقيق في الظلم الواقع عليه ومعاقبة كل الجهات التي تصرفت في الموضوع على نحو يدعو للاستغراب.

حقوق الإنسان: لا شكاوى في انتخابات أرباب الطوائف

لمصدر: جريدة عكاظ الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150206/Con20150206751571.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
أكد لـ «عكاظ» المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي، أنه لم يتقدم للجمعية أي من الناخبين أو المنتخبين بأي شكوى أو ملاحظة خلال الأيام الماضية من الانتخابات.
وبين الزايدي أن الجمعية بدأت بمراقبة انتخابات مجالس أرباب الطوائف التي تجريها وزارة الحج منذ اليوم الأول بفريق مراقب من أعضاء الجمعية والمختصين بها يتواجد بقسم الرجال في مقر الانتخابات وبعض المختصات متواجدات بقسم النساء، واتضح لفريق الجمعية بعد المتابعة والمراقبة على مدى أيام الانتخابات أن المقر الانتخابي مناسب جدا في تنظيمه وتكييفه وتأثيثه وسهولة الوصول، والمستوى التنظيمي للأداء الانتخابي وفق لائحة الانتخابات. وأضاف: «تمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بانسيابية وسرعة دون عوائق وبحرية تامة، والتزم المنظمون والمنتخبون والناخبون بالانضباط داخل المقر، ولم يلاحظ الفريق أي احتجاجات أو اعتراضات من الناخبين ولا المنتخبين على التنظيم، ومارس العنصر النسوي حقه الانتخابي كاملا بعيدا عن الاختلاط، كما التزم المنظمون بالحضور المبكر وتميزوا بالسمت والصمت والتواجد كل في موقعه خلال الوقت المخصص للانتخابات بما في ذلك اللجنة الإشراقية العليا».
وأشار إلى أنه لوحظ أن غالبية المتقدمين لملء مقاعد مجالس الإدارات في المؤسسات من الشباب، يتوقعون نجاح العملية الانتخابية إذا ما سارت في الأيام الباقية بهذا التنظيم والالتزام..

عَـباءة الجاهلية!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبد الله منور الجميلي

(الإعلام) روح وتفكير الجمهور، وهو العقل الجمعي الذي يؤلف هذه المنظومة؛ وبالتالي على الإعلامي أن يُـدرك أهمية وحساسية رسالته، وأن يكسب جمهوره بمصداقيته وأمانته، كما عليه أن يخلع عباءة الجاهلية والعنصرية القبلية والإقليمية في كتاباته وبرامجه.

تلك توصية مهمة من أستاذ كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية الدكتور غازي المطيري، ضمن ندوة «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» التي أقامها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في طيبة الطيبة قبل أسبوعين تقريباً.

ومن وَحْـي تلك التوصية فإنّ (الإعلام) في أزمنة سابقة يعتبر (سلطة رابعة) تضاف للسلطات (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)؛ أما اليوم فأراه أصبح السلطة الأولى القادرة على الـفِـعْـل السياسي وقيادة الـحِـرَاك الاجتماعي؛ ولعل ما حصل في بعض الدول العربية خلال السنوات الثلاث الماضية خير شاهِـد.

أهمية الإعلام بمختلف صوره وأدواته التقليدية والحديثة، وما يواجه وطننا من مخاطر وتحديات في ظل ظروف استثنائية، ومحيط مضطرب؛ كلّ ذلك يُـنَـادي بأن يستشعر منسوبو إعلامنا مسئولياتهم الدينية والوطنية - فَـدون المَـساس بحرية الرأي، وكذا بالنّـقْـد البناء- ومحاولة كشف الفساد، على الإعلاميين الالتزام بنشر الحقائق فقط، وتعزيز الانتماء والوحدة الوطنية، والبعد تماماً عن ترويج الشائعات وإثارة النّـعَـرات والعصبيات القبلية والطائفية والمناطقية!

ولذا فهذا مقترح بـ (ميثاق شَـرف، يتبعه قَـسَـمٌ إعلامي) يُـطَـالَـب الإعلاميين جميعاً بالوفاء به والَـقَـسَـم على تطبيقه!

أخيراً في ندوة «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» كانت هناك توصية أعجبتني كثيراً: ناشدت المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بـ إنشاء (مرصد للشائعات) مهمته تسجيلها ومتابعتها، ومعاقبة أولئك الذين يثبت تورطهم في إطلاقها؛ فالشائعات من أهم أدوات أو محاولات هَـدم المجتمع!

فهل تتحرك وزارة الثقافة والإعلام وهيئة الصحفيين،وتقومان بتبني تلك المقترحات، وتحويلها لواقع فاعِـل ومؤثّـر!

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

حقوق الإنسان بمكة تتلقى 241 شكوى عنف أسري خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

فيما استقبلت المحكمة الجزائية بجدة 980 قضية عنف ضد المرأة خلال عامين، تلقى القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة العام الماضي 241 شكوى لقضايا إيذاء أسري موجهة ضد النساء والأطفال. وأوضح مصدر قضائي لـ "الوطن" أن "المحكمة الجزائية في جدة استقبلت خلال العام الماضي قضايا عنف عدة ضد المرأة بلغ عدد الضحايا فيها 765 مواطنة، و215 مقيمة، بينما كان ضحايا قضايا العنف ضد الأطفال في المحكمة نفسها 95 سعوديا، و90 مقيما.
كما تلقى فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة 241 شكوى لقضايا عنف أسري موجهة ضد النساء والأطفال، خلال عام 1435، إضافة إلى 39 شكوى من سجناء في سجن بريمان بجدة يطالبون فيها بتسريع إجراءاتهم، ويشتكون من حرمانهم من بعض الحقوق، ومن اكتظاظ السجون العامة بالنزلاء، ما يجعل البعض لا يتمكن من أداء التزاماته اليومية من صلاة أو نوم أو راحة.
من جهته، قال المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، ورئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي اليامي، إن "وجود لائحة للحماية من الإيذاء ليس بالكفاية، ولن يتم القضاء على العنف لدينا إلا في حال تم تطبيقها بالشكل المطلوب"، موضحا أن غياب التنسيق بين الجهات الحكومية قد يرفع نسبة العنف.
وأكد أهمية وجود بنية نظامية تحقق ما تريده هيئة حقوق الإنسان، وحتى يتم تفعيل لائحة الحماية من الإيذاء بالشكل الفعال، وهو ما يؤدي الغرض الحقيقي من وضع تلك لائحة.
وأضاف الدكتور اليامي أن "تأهيل المقبلين على الزواج قد يساعد في بناء أسرة يسودها الاحترام والتقدير، لذلك لابد من تأهيل الزوجين من الناحية العلمية والنفسية، ووضع تلك الدورات أمام أعين الزوجين قبل عقد القران".
وأوضح أن ملتقى العنف الأسري الذي أقيم منذ أشهر مضت حث على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري بكافة أنواعه، مشيرا إلى أن حالات العنف ضد المرأة والأطفال بدأت في التراجع نتيجة انتشار الثقافة الحقوقية نوعا ما بين أوساط المجتمع.
وطالب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية بتطوير الجهات المسؤولة عن استقبال حالات العنف، لضمان أداء أدوارها الكاملة، مشيرا إلى أنه عندما تؤدي كل جهة دورها تجاه حالات الإيذاء ستقل الظاهرة، وسيحصل كل من المرأة والطفل المعنفين على حقوقهما. وشدد الدكتور اليامي على أن "هيئة حقوق الإنسان تولي قضايا العنف ضد الصغار أهمية قصوى، وتسعى لتعزيز حقوق المرأة والطفل، والحد من آثار سلطة الولاية، وتعمل على توفير الحماية والعيش الكريم لكل أفراد الأسرة".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قضاة يطالبون بتفعيل لائحتهم الوظيفية وتعزيز المحاكم بالمستجدين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

تترقب الأوساط القضائية إعادة فتح عدد من الملفات العدلية بعد تعيين وزير جديد للعدل، ويتصدر ملف لائحة الشؤون الوظيفية للقضاة أحاديث عدد من القضاة، خصوصاً وأن وزير العدل الجديد الدكتور وليد الصمعاني يعدّ أحد المشاركين بدراسة هذه اللائحة، مطالبين بضرورة تفعيلها لكونها تحد من تسرّبهم، وتسهم في تطوير بيئة السلك القضائي عموماً.

ويأتي ذلك بعد تعطيل مشروع اللائحة المنصوص عليها في نظام القضاء الصادر عام 1428هـ، على خلفية خلاف وقع قبل نحو ست سنوات بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، لأسباب تتعلق بالمزايا المالية.

وأوضح القاضي السابق والمستشار الشرعي يوسف السليم، أن اللائحة الوظيفية للقضاة منصوص عليها في نظام القضاء منذ أعوام، مشيراً إلى أن القضاة انتظروا تفعيلها منذ عام 1428هـ.

وقال في حديث لـ«الحياة»: «يحظى القضاء في المملكة باهتمام الحكومة السعودية، ودعم متواصل لكوادره مادياً ومعنوياً، ونظراً لكون اللائحة منصوص عليها مسبقاً، فإننا نرى أن تطبيقها بات قريباً، خصوصاً أن وزير العدل يعد أحد العاملين على إعدادها خلال عمله قاضياً في ديوان المظالم، وبالتالي فهو يدرك الجهود التي بذلت من اللجان المشتركة لإصدار اللائحة بمستوى عالمي مميّز، مقارنة بتنظيمات الدول الأخرى».

ويُرجع السليم أسباب تأخر إقرار لائحة شؤون القضاة - في الوقت الذي صدرت في لوائح لقطاعات أخرى - إلى خلاف في وجهات النظر حصل قبل أعوام بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، حيال بعض ما تضمنته اللائحة من مزايا مالية، لافتاً إلى أن الأمور تسير بشكل إيجابي في الوقت الحالي تمهيداً لتفعيلها، معتبراً أنها ستنعكس إيجاباً على تنظيم جميع الشؤون الوظيفية للقضاة، من تعيين وندب ونقل وإعارة وتدريب وابتعاث وإجازات وحوافز وبدلات، مضيفاً: «سيجد الجميع آثار صدور اللائحة وفق قواعد واضحة على القضاة وعملهم القضائي وكل ما يمس البيئة القضائية، ما يجعلها بيئة أكثر استقراراً وراحة وتحفيزاً وجذباً للكوادر المميزة، إلى جانب تخفيف تسرب القضاة لكون الحوافز المعنوية والمالية الحالية تحتاج إلى تعزيز ودعم».

وأفاد القاضي السابق بمحكمة جدة طالب آل طالب، بأن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء استقبلا في وقت سابق طلبات القضاة بهدف إعداد لائحة تتناسب معهم، استناداً للمادة السادسة من نظام القضاء، مضيفاً: «تم تجميد هذه اللائحة لأسباب غير واضحة، على رغم اكتمال جميع محاورها، بل إن مستحقات القضاة المالية أصبحت عرضة للتأخير وسوء الصرف، في وقت تطورت فيه قطاعات أخرى، فالقضاة ليس لديهم بدل اغتراب، على رغم نأي أكثرهم في المحافظات البعيدة ولا بدل حاسب، على رغم ارتباطهم بالنظام الإلكتروني الشامل، ولا بدل مواجهة جمهور ولا بدل سكن، وصار القاضي يواجه براتبه الأساسي فقط كل مشاق وتبعات تعيينه في القضاء». واعتبر أن السلك القضائي يعاني من تسرّب عدد من أفراده لأسباب عدة، متهماً أطرافاً يعملون في القطاع ذاته بالعمل على إقرار إجراءات لا تتوافق مع طبيعة ومتطلبات عمل القضاة، مطالباً بضرورة المحاسبة وتصحيح تلك الإجراءات عاجلاً.

من جهته، أشار القاضي السابق المستشار القانوني حسان السيف، إلى أن التوجّه السابق من المجلس الأعلى للقضاء يهدف إلى إعطاء القضاة ميزات لتقليل التسرب، خصوصاً مع الحاجة الماسة لإعداد قضاة أكثر في الوقت الحالي، مبيّناً أن دولاً مجاورة تمنح قضاتها ميزات أفضل من القضاة في المملكة، معتبراً أن من غير المعقول ألا يحصل القاضي على بدل سكن وعلاج وإرهاب وطبيعة عمل.

وأضاف: «أرى أن من الضروري تكوين هيئة عليا لمراقبة القضاة في دوامهم وعدم تغيبهم عن عملهم إلا بترخيص كتابي، وكذلك في إنجازهم لمعاملات المراجعين وقضاياهم، وعدم إقحام أنفسهم وتدخلهم في طريقة وأساليب الإدارة القضائية في المحاكم، كذلك من الضروري تفعيل اللائحة الوظيفية لهم لتطوير العمل القضائي عموماً».

"الإسكان": الأولوية للأسرة... وليست هناك برامج تستهدف "غير المتزوجين"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

كشفت مصادر في وزارة الإسكان عن أن الوزارة لا تنوي على المدى القريب استحداث برامج تستهدف فئة «غير المتزوجين»، مجددة تمسكها باستهدافها الأسرة السعودية، إلى جانب الحالات الخاصة مثل الأرامل والمطلقات، شريطة توافر صك الإعالة معهن.

وأوضحت المصادر لـ «الحياة» أن الوزارة تركّز برامجها وخططها على الأسر تحديداً، مشيرة إلى أن غير المتزوجين سواء من الذكور أم الإناث لا يمكنهم التقديم لبرنامج الدعم السكني الذي يتيح تقديم عدد من المنتجات السكنية، تشتمل على قرض، ووحدة سكنية جاهزة، وأرض وقرض معاً، منوّهة إلى أن استراتيجية الوزارة تستهدف تحقيق التوازن في سوق الإسكان بالمملكة، بحيث تصبح متوافقة مع مختلف فئات المجتمع، وتقدّم الخدمة لغير المتزوجين بصورة غير مباشرة.

وأضافت: «جميع برامج الوزارة ترتبط بتوفير السكن المناسب للأسرة السعودية، إذ لا توجد لديها حالياً خطوات تتعلّق بغير المتزوجين، فالأسرة لدى الوزارة تشكّل أولوية لكونها هي أساس المجتمع، وبشكل عام فإن تلك البرامج تقدّم خدمة غير مباشرة لغير المتزوجين، نظراً إلى كونها تسهم في إعادة أسعار العقار إلى وضعها الطبيعي، بحيث يكون الحصول على المسكن أسهل مما هو عليه حالياً، إضافة إلى أن غير المتزوج سواء أكان ذكراً أم أنثى يعيش في الغالب ضمن أسرة، ما يعني أن تلك الأسرة بإمكانها التقديم لوزارة الإسكان إذا كانت لا تمتلك مسكناً مناسباً، وبالتالي استفادة جميع أفرادها من المنتج المستحق لها، عدا عن أن غير المتزوج يعدّ أكثر قدرة على الحصول على السكن سواء بالإيجار أم بالتملّك، فالكلفة تكون أقل من شخص آخر يتحمل مسؤولية أسرة».

وأكدت المصادر أن ما ينطبق على وزارة الإسكان من استهداف للأسرة، ينطبق كذلك على صندوق التنمية العقارية، لافتة إلى أن التقديم الآن أصبح موحداً بين الجهتين، مضيفة: «عدا الذين تقدّموا مسبقاً إلى صندوق التنمية العقارية بشرط الأرض ولا يزالون في انتظار إعلان أسمائهم، ففي السابق لم يكن الصندوق ينظر إلى مسألة الحالة الاجتماعية للمتقدّم، إذ كان بإمكان غير المتزوجين التقديم للحصول على القرض العقاري».

يذكر أن وزارة الإسكان تستعد لتوزيع 2000 أرض مطوّرة خلال الشهر الجاري، ضمن مشروع إسكان مدينة الرياض الواقع غرب مطار الملك خالد الدولي، إضافة إلى مواصلتها توزيع 149 وحدة سكنية ضمن مشروع إسكان محافظة خيبر، فيما أعلنت أمس أن العمل جارٍ على مشروع إسكان ناوان في محافظة المخواة بمنطقة الباحة، الذي يشمل 115 وحدة سكنية، ويقع على طريق المخواة - المظيلف، ويبعد عن وسط محافظة المخواة قرابة 60 كيلومتراً، منوّهة إلى حرصها على سرعة تنفيذه وتسليمه في الوقت المحدّد بحسب العقد المبرم مع المقاول المنفّذ.

دراسة فقهية تدعو لـ "تصحيح النسب" والانتماء القبلي.. بـ "الحمض النووي"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - مصطفى الأنصاري

دعت دراسة فقهية أصدرتها أخيراً وزارة العدل السعودية إلى توظيف تقنيات الطب الحديثة في «تصحيح النسب»، و«الانتماء القبلي»، ووصفت القرائن الطبية بأنها أصبحت أكثر رجحاناً من محاذير فقهية سبقت. وأكد الفقيه السعودي الدكتور عبدالرحمن بن أمين طالب أن «صوراً عدة يتعين فيها التصحيح، منها أن ينشأ شخص منتسباً لقبيلة، ثم يتضح له خطأ النسبة إليهم من طريق الخبراء بالأنساب، أو من طريق البصمة الوراثية التي تتيح تحديد انتماء الشخص، ولذلك يجب التصحيح، لأن الانتساب للأب الأعلى وهو القبيلة في حكم الانتساب للأب المباشر، وبعض القبائل الانتساب إليها تبنى عليه بعض الأحكام الفقهية، كالانتساب لقريش أو آل بيت النبي عليه الصلاة والسلام». وأشار طالب في دراسة نشرتها «العدل» في عددها الأخير الذي يحمل الرقم 64، حول «القرائن الطبية وحجيتها في القضايا المالية وتصحيح النسب»، إلى أن الرؤية التي رجحها، ناصرها فقهاء قدامى، حتى وإن تسامحوا في «نسبة الرجل نفسه إلى قبيلته وإلى قبيلة أخرى دخل فيها، مثل أن يقال التميمي ثم الوائلي، وما أشبه ذلك». معتبراً أن «الشرع متشوف لإلحاق النسب تحقيقاً لمقاصد جمة تعود على الأب والولد والأم، لكن لا يعني هذا أن للزوج أن يستلحق بنفسه أياً كان، ويقر بولد ليس منه ولا من مائه، فهذا من منكر الأمور وكبائرها، والعكس كذلك حين يجحد الأب ابنه بغرض قذف زوجته وللإضرار بها».

ورفض الباحث أن يكون الستر على الواقع السائد مبرراً شرعياً يحول دون «تصحيح النسب»، وقال: «هذا إقرار للخطأ، إذ نص جماهير الفقهاء على أنه لو تزوج مشرقي بمغربية ولم يلتقيا البتة، فأتت بولد ونسبته لزوجها المشرقي الذي لم تلتق به، فلا تصح النسبة، وله أن ينفي الولد، ولا يقال «الولد للفراش»، لأن هذا الحديث ينطبق إذا كان هناك إمكان كون الولد منه، أما لو تعذر، الواقع يكذب نسبة الولد إليه فلا ينسب إليه».

وكان الشارع السعودي شهد قضايا عدة لجأت فيها أطراف للتقنيات الطبية، من أجل تصحيح النسب، أشهرها ما عرف بقضية الطفل السعودي والتركي، قبل نحو 10 سنوات جنوب المملكة.

مكة: "عدم الإنجاب" و"ضيق السكن" يدفعان بـ "سعوديين" إلى "دار المسنين"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة - أحمد الهلالي

كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن عدداً من حالات العجزة و«كبار السن»، التي تصل إلى دار رعاية المسنين في منطقة مكة المكرمة تعود إلى أسباب عدة، أبرزها ضيق المسكن، وعدم كفايته لأفراد الأسرة، إضافة إلى عدم «الإنجاب» لبعض المسنين.
وأضافت أن هناك أسباباً أخرى من ضمنها عدم وجود من يرعى المسن لعدم زواجه، أو إنجابه لأبناء، وهو ما تسبب في وجود بعض الحالات في الدار لتلقي الرعاية اللازمة والعناية بهم في جميع الجوانب التي يحتاجونها سواء أكانت صحية، أم في مجال التغذية وغيرهما من الأمور الأخرى.
وفي ما يتعلق بالحالات الموجودة في داخل دار المسنين بمكة، أشارت المصادر إلى أن حالات وصلت إلى دار رعاية المسنين كانت بسبب عمل الأبناء لساعات طويلة، وعدم قدرة زوجاتهم على تقديم الرعاية للأب، أو سفرهم للخارج، إضافة إلى الحالة الصحية للمسن، وإصابته ببعض الأمراض المزمنة.
ولفتت إلى أن الحالات التي سجلت في المركز وتحتاج إلى رعاية بسبب عقوق الوالدين كانت حالات نادرة جداً، مشيرة إلى أن الحالات التي تصل إلى الدار بسبب العقوق ضعيفة جداً.
وحول العلاقة المهنية للاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين مع المسنين في دار رعاية المسنين بمنطقة مكة المكرمة، أوضحت المصادر أن العلاقة المهنية تقوم على أساس عملية المساعدة، وتقديم الخدمات للمسن من قبل الاختصاصيين، موضحة أن هناك شخصاً مهنياً مدرباً يمتلك مهارات، ويتمتع بالعلم والقيم المهنية، وهناك شخصاً آخر يحتاج إلى المساعدة، ومجموعة من الخدمات.
ولفتت إلى أن تلك العلاقة تقوم على مجموعة من الحقائق الثابتة، أبرزها أن العمل مع المسنين عملية مساعدة لهم في الأساس، إضافة إلى الجوانب الإنسانية والعاطفية، والتي تستلزم مهارات الاتصال، وتقديم الاستشارات في الوقت المناسب.
وأكدت أن مستويات العلاقة المهنية تستهدف تدعيم الجوانب الإيجابية لدى المسن، واستغلالها في إحداث التكيف الاجتماعي، والتوافق النفسي لدى المسن، مشيرة إلى أن العلاقة المهنية التأثيرية تكون مع المسنين الذين يحتاجون إلى التوجيه والنصح والإرشاد، فيما تأتي العلاقة المهنية التقويمية أو التصحيحية، وهي أعمق مستويات العلاقة المهنية، وهنا يكون تدخل الاختصاصي لتصحيح أفكار المسن، أو تعديلها تجاه النفس والمؤسسة والمجتمع، وأسرته وغيرها.
وتستقبل دور رعاية المسنين «كبار السن» من الجنسين الذين أعجزتهم الشيخوخة عن العمل، أو الذين يعجزون عن القيام بشؤون أنفسهم، أو المرضى الذين بلغوا 60عاماً من المصابين بعجز بدني، أو عقلي أفقدهم القدرة على العمل، أو رعاية أنفسهم بشرط خلوهم من الأمراض المعدية أو الأمراض العقلية، إذ يشترط للقبول في تلك الدور عدم وجود أقارب يمكن أن يعتنوا بتلك الفئات.
كما يتم إشراك المسنين في جميع المناسبات الوطنية والاجتماعية وتتمثل في اليوم العالمي للمسنين وأسبوع الشجرة وأسبوع المرور وشهر الخدمة الاجتماعية واليوم الوطني والأعياد، وغيرها من المناسبات الأخرى.
يذكر أنه تمت مراعاة تصميم الدور لتكون قريبة إلى حياة الأسرة الطبيعية، ويتمتع فيها المسن بنوع من الاستقلال، ويشعر فيها بالراحة، والأمن والسكينة، وتوفر لهم داخل تلك الدور الإعاشة الكاملة، والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية وخدمات العلاج الطبيعي وبرامج العناية الشخصية، كما تتيح للمسنين مزاولة بعض الأعمال اليدوية، والأعمال الفنية بغرض شغل أوقات الفراغ، كما يتمتع المقيمون من كبار السن داخل دور الرعاية بالبرامج الدينية والثقافية والترفيهية المناسبة، ويصرف لكل مقيم بدور الرعاية الاجتماعية مصروف جيب شهري يصل إلى 200 ريال.

في مقترحين لتسع عضوات تضمنا تعديل نظام التقاعد المدني.. و"الرياض" تكشف التفاصيل

إعادة النظر في معاشات المتقاعدين وتحسين ظروف المستفيدين.. على طاولة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019212

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالب عشرة أعضاء بمجلس الشورى بتعديل نظام التقاعد المدني بهدف إعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وترسيخ مبدأ حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة كما في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساس للحكم، وحماية الحقوق المالية للمواطنين، وتوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمتقاعد أو من يعولهم برفع الحد الأدنى من المعاش التقاعدي الذي قضى أمر ملكي أن يكون ثلاثة آلاف ريال، ودعم صندوق التقاعد بزيادة الدعم الحكومي له ليتمكن من الوفاء بالتزاماته، وأيضاً تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن بعد تقاعده والمحافظة على المستوى المالي المعتاد للأبناء وحماية من يعتمدون في إعالتهم على صاحب المعاش، ولتحسين ظروف المستفيدين منه بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحديث النظام الذي مر أكثر من 40 سنة على صدوره و10 سنوات على قرارات الشورى المطالبة بسرعة الانتهاء من نظامه الجديد المعدل من قبل المؤسسة العامة للتقاعد الذي أعدته منذ عام 1423.

3 آلاف ريال الحد الأدنى المقترح يُراجع كل ثلاث سنوات ويعدل وفق التضخم والغلاء

جاء ذلك في مقترحين، الأول لتعديل إحدى عشرة مادة في النظام القائم وإضافة مادتين جديدتين وحذف ثمان أخرى ، وتقدمت به ثمانٍ من أعضاء المجلس (إلهام حسنين، ثريا عبيد، فردوس الصالح، لبنى الانصاري، مستورة الشمري، صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، هدى الحليسي، ووفاء طيبة)، والمقترح الثاني لتعديل تسع مواد من نظام التقاعد المدني وحذف مادة واحدة وإضافة أخرى، وهو للعضو فدوى أبو مريفة والعضو عطا السبيتي، ولأن المشروعين يتداخلان في طبيعة مقترحاتهما بشأن تعديل 5 مواد وبعض مقترحات الحذف والإضافة فقد رأت لجنة الإدارة والموارد البشرية عرضه على مجلس الشورى في تقرير واحد وتوجته بتوصية تطالب بالموافقة على ملاءمة دراسته.

وفي تقرير الإدارة والموارد البشرية الذي حصلت عليه "الرياض" أكدت اللجنة جدارة عرض المقترحين لمزيد من النقاش لمبررات أبرزها شمولية المرجعية التي تم استقراؤها من قبل مقدمات المشروع الأول حيث استوعبت أهم مصادر نظام التقاعد القديم 1393 والمحدث 1425 وماصدر من قرارات مجلس الشورى ذات الصلة كما أُخذ بعين الاهتمام دراسات اللجان المعنية باحتياجات المتقاعدين بشكل مستمر، وترى اللجنة وجاهة كثير من دواعي التعديلات التي ساقهما مقدمو المشروعين وهي تعزز قيمة المقترحين، كما أن طول الأمد وتقادم العهد على مشروع إصدار نظام التقاعد الذي أعدته المؤسسة العامة للتقاعد عام1423 وتوالت إجراءات تقديمه وعرضه المتجاذبة حتى تم رفعه قبل أكثر من عام إلى الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في الثالث من شهر ذي القعدة عام 1434 متضمناً الدراسة الاكتوارية الثالثة عشرة وتوصياتها، وأكدت اللجنة أن انتظار هذا النظام إجراء معطل للمقترحات التي يحسن مناقشتها إضافة إلى أن تكاملية النظام الموحد للتقاعد في حال صدوره واستيعابه لكل مواطن التعديل المقترحة ضرب من الحكم على مغيَّب يستحيل الجزم به.

وبررت العضو أبو مريفة والعضو السبيتي مشروعهما المقترح بعدم تناسب الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث وحرمان ابناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية، وعدم مناسبة السن المحدد لتقاعد المرأة، وطالبتا بحذف المادة التاسعة والعشرين التي تمنع الحصول على أكثر من معاش، وبررتا بتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السعودي بعد إحالته على التقاعد وكبر السن، كما اقترحتا إضافة تنص على ان الحد الأدنى للمعاش التقاعدي 3 آلاف ريال سعودي، ويراجع هذا الحد كل ثلاث سنوات في ضوء مستوى التضخم وغلاء المعيشة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي او الهيئة العامة إذا تبين أن هذا الحد لا يوفر المستوى اللائق من الحياة الكريمة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

إضافة ابن وبنت الابنة للمستحقين عن صاحب المعاش.. و55 سن تقاعد الموظفة

وتضمنت المقترحين، أن تدفع وزارة المالية شهرياً 13% لصالح نظام التقاعد بدلاً من الحصة الحالية التي تماثل ما يستقطع شهرياً من الموظف المنتفع من النظام وقدرها 9% ، كما تم إضافة فقرة لإحدى المواد تنص على إحالة الموظفة للتقاعد عند بلوغها الخامسة والخمسين من العمر، وأيضاً تعديل مدة الخدمة التي تحتسب في التقاعد ليستبعد مدد إجازة المرافقة التي تمنح لأحد الزوجين لمرافقة الزوج المبتعث أو الذي يعمل في إحدى سفارات او قنصليات المملكة في الخارج، كما اقترحت التعديلات استحقاق معاش عند نهاية خدمته المحسوبة في التقاعد 25 على الأقل للرجل و 23 على الأقل للمرأة، وأضافت للمستحقين عن صاحب المعاش، ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، وفيما يتعلق بالأحوال التي تكون سبباً لحرمان صاحب المعاش او المستحق من المعاش فنصت التعديلات على "ولا يسري هذا الحكم على أولاد السعودية المتزوجة من أجنبي او الزوجة غير السعودية او الذين يعودون لجنسيتهم غير السعودية بسبب وفاة الزوج أو الزوجة السعوديين.

ديوان المظالم يعقد ندوة حماية النزاهة بالمحكمة الإدارية بالدمام

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019554

الرياض محمد الهمزاني
عقد ديوان المظالم بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد أمس الأول، ندوة لموظفي محكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية بالدمام بعنوان "دور موظفي ديوان المظالم في حماية النزاهة ومحاربة الفساد" بمقر المحكمة الإدارية بالدمام.
وأشار المتحدثون في الندوة إلى دور ديوان المظالم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، حيث قدم الشيخ إبراهيم السويلم لمحة عامة عن ديوان المظالم في مكافحة الفساد، وأعقب ذلك المشاركة من الشيخ عبدالرحمن الدباسي عن دور موظفي ديوان المظالم في حماية النزاهة ومحاربة الفساد.
وتطرق الشيخ منصور المنصور إلى أضرار جرائم الوظيفة العامة والعدوان على المال العام، ثم ختمت الندوة بكلمة عبدالعزيز الفوزان عن هيئة مكافحة الفساد تنظيمها واختصاصاتها.
وشارك في الندوة موظفو محكمة الاستئناف الإدارية بالمنطقة الشرقية وموظفي المحكمة الإدارية بالدمام، كما حضر الندوة مستشار معالي رئيس ديوان المظالم للشؤون المالية والإدارية الأستاذ عبداللطيف بوسبيت.
وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من الندوات التي يقيمها ديوان المظالم حول توعية موظفيه بأهمية حماية النزاهة ومكافحة الفساد الإداري.

ممن أوشكوا على إنهاء محكومياتهم
مؤسسة محمد بن فهد تنشئ 7 معامل حاسب لتأهيل نزلاء السجون

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1019726

الخبر - إبراهيم الشيبان
شرعت مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية في إنشاء 7 معامل جديدة للحاسب في سجن الرياض وجدة والمدينة المنورة وجازان وعرعر وحائل وتبوك ضمن مشروع حاضنات السجون لتأهيل مخرجات السجون على مستوى المملكة، وأوضح ذلك المدير التنفيذي للمؤسسة أحمد الحواس، مبينا ان العمل جارٍ خاصة بعد تنفيذ زيارات ميدانية خلال الايام الماضية للإصلاحيات بهدف تأهيل وتدريب النزلاء الذين اوشكوا على إنهاء محكومياتهم داخل الإصلاحيات. ولفت الحواس، إلى أنه تم توقيع اتفاقية البدء في انشاء المعامل الجديدة والوقوق على المواقع المخصصة لإنشاء هذه المعامل وزيارة الاصلاحيات من قبل اللجنة التي تم تشكيلها من المؤسسة والإدارة العامة للسجون بالمملكة ومثل السجون فيها مساعد مدير عام السجون بالمملكة العقيد صالح الغامدي.
وقال في ذات السياق، أن زيارات الاصلاحيات والبدء في إنشاء معامل الحاسب الآلي، يأتي لتفعيل الاتفاقية المبرمة مع الادارة العامة للسجون بالمملكة والمؤسسة لتأهيل وتدريب النزلاء الذين اوشكوا على انهاء محكومياتهم ممن تبقت على محكومياتهم 9 أشهر على الأقل، وكذلك فتح المشاريع الصغيره لهم ودعمهم مالياً وإدارياً لاستمرار نجاح مشاريعهم.
واشار في الختام إلى أن المؤسسة عملت على تعميم مشروع حاضنات السجون على مستوى المملكة بعد نجاح التجربة في المنطقة الشرقية خلال الخمس السنوات الماضية حيث انه تم إنشاء معامل للحاسب الآلي في خمس محافظات بالشرقية "الخبر والدمام والقطيف والجبيل و الإحساء" وتقديم التأهيل والتدريب لعدد من النزلاء في المحافظات حيث أنهى سجن القطيف دورة (كامبرج في مهارات الحاسب الآلي) لنحو 21 سجينا خلال الاسبوع الماضي، نظمتها المؤسسة بالتعاون مع سجون المنطقة الشرقية، وهذا يدل على العمل الاستراتيجي الذي نقوم به وفق خارطة طريق لهذه السجون من دورات في الحاسب الآلي حتى يخرج النزيل وهو يملك أسلحة تفيده في مواجهة الحياة العملية الجديدة.

أكدت أن نظامه الجديد أكسبه مفهوم درجة التقاضي بامتياز خاص

قضائية الشورى تطالب بإشاعة ثقافة التحكيم للحد من تدفق القضايا على العدل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019733

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
أوصت اللجنة القضائية بمجلس الشورى بإشاعة ثقافة التحكيم وطالبت وزارة العدل بالاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ وشددت على الإسراع بنقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية للقضاء العام تفعيلاً لأحكام الآلية التنفيذية لنظام القضاء.
وأشارت وزارة العدل في تقريرها للعام المالي 1435 34 الذي درسته اللجنة الشورية المتخصصة حصلت عليه «الرياض» إلى أن أبرز أسباب تدفق القضايا على المحاكم غياب ثقافة التحكيم الذي يمثل في اصله خياراً شرعياً مع تحرره من طول الإجراءات التي تحتمها المرافعة الشرعية بحسب نظام المرافعات الشرعية كما أنه يعبر عن الإرادة الحرة في اختيار حكام القضية والمحافظة على سريتها وخصوصيتها، وترى اللجنة القضائية أن النظام الجديد للتحكيم تجاوز الملاحظات والمآخذ على نظامه السابق حيث أصبح القضاء يراقب حسن إجراءات التحكيم دون ان يتدخل في

موضوعه ما لم يخالف النظام العام للدولة علاوة على أن النظام الجديد للتحكيم أكسبه مفهوم درجة التقاضي بامتياز خاص، وشددت اللجنة على أهمية العمل على إشاعة ثقافة التحكيم داخل المجتمع.
توصية بتسريع نقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية للقضاء العام
وفيما يخص توصية اللجنة نقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي، أكدت قضائية الشورى على أن الآلية التنفيذية لنظام القضاء على إجراءات سلخ القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية وإلحاقها بالقضاء العام وفق ترتيب الآلية التنفيذية للقضاء التي من أهم شروطها صدور ونفاذ نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية وقد صدرا ونفذا منذ فترة، وترى اللجنة تجاوز الظروف الاستثنائية السابقة في إسناد هذه الاختصاصات إلى جهات أخرى لا علاقة لها بها من حيث المظلة فيتعين المسارعة بتحقيق هذا المطلب النظامي وعدم تأجيله نجحت أي ذريعة.
وطالبت اللجنة القضائية في تقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل الذي سيناقشه المجلس يوم غدٍ الاثنين، بإيجاد برامج إعلامية لتوعية المجتمع بالحقوق والشؤون العدلية وتبصيرهم بكم الخدمات المتاحة لهم.
المجلس يناقش الاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ.. غداً
من ناحية أخرى يناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 34 1435 وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح نظام التحري المدني الخاص الذي أدرج في اكثر من جلسة وتأجلت مناقشته والمقدم من عضو المجلس الدكتور سامي زيدان.
وفي جلسة الشورى الثالثة عشرة التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء يصوت المجلس على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

تسليم 45 سيارة لذوي الاحتياجات الخاصة في وادي الدواسر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019762

وادي الدواسر - عبدالله الحمدان
أكد مدير مركز التأهيل الشامل بمحافظة وادي الدواسر الأستاذ مسفر بن زنيفر الدوسري أن المركز قام خلال الفترة الماضية بتسليم 45 سيارة مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة من أصل 49 تم طلبها من برنامج سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة على شكل دفعات متوالية حيث من المتوقع وصول ما تبقى من السيارات للمستفيدين خلال الأيام القليلة القادمة.
وأضاف أن السيارات التي تم صرفها تتناسب مع ذوي الإعاقة من حيث التصميم الخارجي كالبوابات الخلفية والجانبية والتجهيزات التقنية والآلية التي تمتاز بها كالرافعات الأوتوماتيكية التي يمكن للمعوق التحكم بها يدوياً وآلياً بحيث تمكنه من الصعود والنزول منها وهو على كرسيه بسلاسة ودون مساعدة من احد معتمدا على نفسه في التعامل معها عن طريق جهاز التحكم بالسيارة.
وأشار إلى أن التسجيل في البرنامج بالمركز لا يزال مستمراً حيث يتم رفع الطلب آلياً من المستفيد مرفق معه إشراك طالب الخدمة في اختيار نوعية المركبة والمكان المناسب له، بعد تدقيق الإجراءات والضوابط المعمول بها ليتم تسليمه السيارة المناسبة.

في احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض:

نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى بتراجع معدلات الشكاوى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019768

الرياض - نايف آل زاحم

بدأت فعاليات احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض لعام 2015م، بحضور الدكتور ناصر الدوسري مساعد مدير عام صحة الرياض للخدمات العلاجية والدكتور عبدالله الكثيري المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بالإنابة.

وألقى الدكتور معزي بن عزيز العتيبي مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض كلمة خلال الحفل الخطابي لبدء الفعاليات أكد خلالها على أن أخلاقيات المهن الطبية هي الركيزة الأساسية للعاملين في حقل الرعاية الصحية قبل صدور القوانين والأنظمة الخاصة بمزاولة هذه المهن والتي وضعت إطاراً جامعاً وتفصيلياً لهذه الأخلاقيات لافتاً إلى ان حقوق المرضى هي نتاج فكر عالمي يستهدف تحقيق مصالح المرضى وذويهم وبيان مسؤولياتهم تجاه المنشأة الطبية من أجل توطيد أواصر العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومتلقيها.

وأشار الدكتور العتيبي إلى المواثيق والإعلانات الدولية التي كرست مفهوم حقوق المريض والمستمدة من قيم مهنة الطب وأخلاقياتها والتي يجب أن يعرفها جميع المعنيين بخدمات الرعاية الصحية ويلتزمون بها من أجل جودة هذه الخدمات.

وقدم الدكتور العتيبي عرضاً موجزاً لإنجازات إدارة حقوق وعلاجات المرضى بصحة الرياض في التعريف بحقوق المريض والتي شملت عقد العديد من ورش العمل وطباعة ما يزيد عن 50 ألف نسخة من الإصدارات التوعوية من خلال برنامج حقوق وعلاقات المرضى، وإقامة 18 دورة تدريبية خلال عام 1435ه والربع الأول من العام الجاري 1436ه، بالإضافة إلى تنفيذ قرابة 90 زيارة ميدانية للمرضى المنومين في المستشفيات والاحتفاء بالمراكز الصحية النموذجية في برنامج حقوق وعلاقات المرضى وإقامة عدد كبير من المعارض التوعوية، ومعالجة كافة الشكاوى التي تمثل انتقاصاً من حقوق المريض، مؤكداً تراجع معدلات الشكاوى بصورة واضحة بما يشير إلى نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى.

وأوضح الدكتور العتيبي إلى أن فعاليات الاحتفال باليوم الخليجي لحقوق المريض سوف تقوم في جميع المنشآت الصحية بمنطقة الرياض من خلال إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والمعارض التوعوية والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق المرضى على أوسع نطاق عقب ذلك تم تكريم المراكز الصحية والمستشفيات المتميزة ثم افتتح المعرض المصاحب للحفل.

معلمو الباحة يطالبون بالتأمين الصحي وإلغاء النقل الخارجي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
طرح معلمو الباحة عددًا من مطالبهم أمام الوزير الجديد للتعليم، ومنها: توفير التأمين الصحي، وإلغاء النقل الخارجي بين المحافظات، وإعادة النظر في سن التقاعد للمعلمات. قال ناصر الطيار: يجب التركيز على المهارات أكثر من المعلومات، بحيث يتم تدريب الطلاب على مهارات التفكير وتنمية قدراتهم على التفكير وحل المشكلات، وتفعيل دور المعاهد الصناعية والكليات التقنية للمشاركة في تدريب طلاب المدارس على مهارات الكهرباء وصيانة الإلكترونيات والإسعافات الأولية.
أضافت عزة الغامدي: نأمل إعادة النظر في سن التقاعد للمعلمات لمراعاة ظروفهن الصحية.. وقالت فاطمة الغامدي: يجب إلغاء حصص النشاط، وإلغاء النقل الخارجي للمعلمات بين المحافظات، بحيث يقتصر الأمر على النقل الداخلي. أكدت مديرة مديرة متوسطة عمرة بنت معاوية ببالجرشي عواطف علي سليم أنه ينبغى زيادة الكادر التعليمي في المدارس وإعطاء كل مديرة، ووكيلة أجهزة حاسب للعمل، وتوفير خدمة الإنترنت، وزيادة إجازة الاضطراري إلى عشرة بدلاً من خمسة أيام، وتوفير تأمين صحي للمعلم. قالت زبيدة تركستاني: أتمنى أن يخصص منهج بالمرحلة الابتدائية لتعزيز المواطنة والانتماء، ويستمر تدريس هذا المنهج في كل مراحل التعليم، مع الاهتمام بتعزيز دور المكتبة، بحيث يكون هناك حصة في الأسبوع للقراءة الحرة. أشارت مديرة وحدة البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التربية والتعليم بالباحة مليحة محمد عباس، إلى أنه تتطلع إلى وضع خطط وضوابط للحد من غياب المعلمين والطلاب والتركيز على قياس إثر العمليات التعليمية ليس فقط على ما يختزنه الطالب من معارف ومعلومات، وإنما على المهارات والأفكار والسلوك. ناشد رجل الأعمال محمد ملة، الوزير الجديد إعداد مناهج تليق بالمجتمع السعودي، الذي لا يقبل المساومة في لغته وعاداته وتقاليده ومبادئه.

العمل تحدد 5 بنود للوقاية في الأماكن المكشوفة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

أصدر وزير العمل عادل فقيه قرارًا لأصحاب العمل في الأماكن المكشوفة بتوفير وسائل الوقاية الملائمة.
وتضمن خطاب الوزير الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه على خمسة بنود تخص سلامة العمل في الأماكن المكشوف حيث أكد البند الأول على ضرورة اتخاذ صاحب العمل الاحتياطات اللازمة وجميع التدابير المتبعة إذا كان العمل يؤدي في الأماكن المكشوفة وطالب البند الثاني من صاحب العمل رفع مستوى ثقافة العمال للتعامل مع مثل هذه الظروف المناخية وتوجيههم لاستعمال وسائل السلامة والوقاية، وحث القرار في البند الثالث العمال ،خذ الحيط والحذر أثناء العمل في هذه الظروف المناخية واستخدام وسائل السلامة والوقاية والمحافظة عليها فيما شدد القرار في البند الرابع على على تطبيق أحكام العقوبة الواردة في قانون العمل على المنشآت المخالفة ووجه البند الخامس والأخير نائب وزير العمل باتخاذ الازم حيال إبلاغ هذا القرار وتنفيذه.

هيئة تقويم التعليم تضع تصنيفاً للمدارس للارتقاء بالمنظومة وجودتها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
تعتزم هيئة تقويم التعليم العام، عمل «تصنيف» لكل المدارس الحكومية والأهلية، بهدف الارتقاء بالتعليم العام.
وعلمت «المدينة» أن التصنيف سيعتمد على عدة أمور منها المعلم وفاعلية التدريس والإدارة المدرسية والمبنى المدرسي والتجهيزات والأنشطة والخدمات التربوية والتحصيل العلمي للطلاب والخدمات التربوية والتعليمية والنتائج والتقنية الحديثة.
ويهدف التصنيف إلى تحديد جوانب القوة والضعف في المدارس، ومساعدة المدارس على التطوير المستمر ومساعدة المدارس على تحسين الجودة في الأداء التعليمي، وإعطاء الفرصة للمدارس لمشاركة الشركاء بشكل فاعل في جميع مجالات عمل المدرسة ومعرفة مدى تحقيق المدرسة لمعايير الأداء والجودة المعتمدة في وزارة التعليم وتحديد مستويات تحصيل المتعلمين بالمقارنة مع المستويات المتوقعة من الجهات المسؤولة عن التعليم والتأكد من التطبيق السليم للجوانب الإدارية والمالية والفنية المتعلقة بجميع جوانب المدرسة.
كما أن ذلك سيسهم في تشجيع المدارس على تطبيق معايير جودة الأداء واستفادة المدارس من نتائج التقويم في التحسين المستمر والمساهمة في تعزيز التقويم الذاتي للمدارس وتبني المدارس مفاهيم تقويمية مختلفة كالمعيارية، والمؤشرات والتربوية والاعتماد والجودة الشاملة (TQM) وقيام إدارات المدارس بوضع إجراءات موثقة للاستمرار في التميز القيادي.

خطط استراتيجية لتفعيل منظومة قيم المواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150206/Con20150206751572.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
أوصى المشاركون في مؤتمر «الشباب والمواطنة.. قيم وأصول» الذي نظمته جامعة أم القرى ممثلة في عمادة شؤون الطلاب، بوضع خطط استراتيجية ومرحلية لتفعيل منظومة قيم المواطنة، وممارستها على أرض الواقع على كافة المستويات، إلى جانب تنمية الحوار بين أوساط الشباب والاستفادة من إمكانيات وبرامج مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والمراكز النظيرة في الجامعات والمؤسسات الحكومية لتوعية الشباب بأدب الحوار وأثره على المواطنة الصالحة، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في المجتمع كتجربة ملتقى شباب مكة المكرمة، وتعميم تلك المبادرات والتجارب على كافة مناطق المملكة.

وتضمنت التوصيات أهمية مبدأ الحسبة والتواصي بالحق لتحقيق المواطنة الحقة وتحمل المسؤولية الاجتماعية، كما تضمنت إنشاء مركز وطني لإدارة القيم تستثمر فيه أحدث نظريات تشكيل الهوية الوطنية من خلال رصد وتحليل وإدارة المنظومة القيمية في المجتمع، وكذلك العمل على تطوير برامج علمية تساهم في تعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن وفق مفاهيم ديننا الحنيف، وتشجيع ودعم الشراكات واتفاقيات التعاون بين مختلف القطاعات، مؤكدة على دور المرأة في غرس قيم المواطنة لدى النشء وتصحيح المعتقدات والسلوكيات الخاطئة التي قد تصدر عن بعض الشباب.
كما أقر المشاركون صياغة مشروع وطني شبابي خدمي تتبناه الجامعات يمكن تطبيقه من خلال طلاب وطالبات الجامعات، علاوة على تبني وزارة التعليم لمنظومة قيمية للمواطنة تعمل على تحقيقها في كافة أنشطتها وبرامجها، وتعزيز أثر «المعلم القدوة»، رافعين شكرهم للقيادة الرشيدة على دعمها واهتمامها بالعلم والتعليم ورعايتها وعنايتها الدائمة بالشباب.

يتولى المهمة مدير المدرسة

6 حالات تمنع تسجيل الآباء لأبنائهم في الابتدائية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751598.htm

عبد الله القرني (الرياض)
حددت وزارة التعليم ست حالات لا يمكن لولي الأمر تسجيل أبنائهم في الصف الأول الابتدائي عن طريق حسابهم، وإنما يتولى مدير المدرسة الابتدائية تسجيل الطلاب فيها من خلال صفحته في نظام نور (خيار تسجيل).
وبينت الوزارة أن طلاب التربية الخاصة (العوق البصري، العوق الفكري، العوق السمعي بأنواعه : الصم وضعاف السمع وعيوب النطق)، يتم تسجيلهم من خيار إضافة ملف طالب جديد، ومن ثم ترسل بيانات الطالب للجهة المسؤولة عن قبول الطلاب إدارة / قسم التربية الخاصة حسب الصلاحية المتاحة في نظام نور لأجل الموافقة على الطلب إلكترونياً، موضحة أن الطالب من أم سعودية وأب غير سعودي يتم تسجيله من رابط التسجيل في صفحة مدير المدرسة باختيار جنسية الأم سعودية عند تعبئة بيانات الطالب، كذلك الطلاب الخليجيين
يتم تسجيلهم من رابط تسجيل في صفحة مدير المدرسة، حيث يظهر خيار مربع بمسمى (خليجي) ثم قائمة بالجنسيات الخليجية ويتم اختيار جنسية الطالب، ويلي ذلك إدخال رقم الهوية، ويتم تسجيل طلاب دار الرعاية عبر رابط تسجيل في صفحة مدير المدرسة واختيار صلة القرابة «دار الرعاية الاجتماعية» .
وأضافت الوزارة أن الطلاب الذين لم تستكمل هوياتهم يتم تسجيلهم من مستخدم مدير المدرسة من زر التسجيل بوضع «ليس له هوية» ويسجل الطالب برقم خطاب القبول.

وكيل الشؤون الاجتماعية لـ« عكاظ»:

هناك تطورات إيجابية في حماية الأطفال من الإيذاء بجازان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751630.htm

محمد الهتار (جازان)
عبر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف في حواره لـ«عكاظ»، عن تقديره لكل ملاحظات مجلس الشورى حول الحماية الاجتماعية، مؤكدا معالجة أوجه القصور، مرجعا أسبابها الى بعض الظروف، مقرا في الوقت نفسه بوقوع بعض التصرفات غير اللائقة من بعض المستفيدين من الدور الاجتماعية، مؤكدا فصل مديرين عامين والحسم على بعض العاملين نتيجة تورطهم في إيذاء بعض المعوقين.
وفي ما يلي نص الحوار مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور اليوسف:
• كيف تنظرون للدور الاجتماعية بجازان حاليا بعد ان كانت في يوم من الايام حديث المجتمع؟
● ● الوضع تغير كثيرا في جازان واصبحت الدور الاجتماعية من الدور النموذجية التي تفخر بها الوزارة سواء في الاداء او لجهة المباني التي تحتضن الأيتام وغيرهم من الشرائح التي تعنى بها الوزارة، وللقائمين عليها بصمتهم في تحسين الصورة السابقة، ومع ذلك نعترف انه لا يوجد عمل متكامل ولا ندعي الكمال، وقد حرصنا على رفع مستوى عقود العناية الشخصية بكل الدور الاجتماعية في المملكة، وبعد شهرين ستنطلق العقود الجديدة ولمدة 3 سنوات والتي من خلالها سيتحسن العمل نتيجة وجود عناصر احترافية مؤهلة للتعامل مع المعاقين.
استراتيجية الحماية
• مجلس الشورى طالبكم ببذل المزيد من الجهد لتعزيز دوركم في مجال الحماية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق باستكمال افتتاح دورها.. ماذا تم؟
● ● لقد صدرت اللائحة التنفيذية للحماية الاجتماعية، ونعمل الآن في مجال حماية الطفل، وقد حصلنا على اعتمادات لانشاء 3 دور جديدة للحماية والوزارة ساعية بكل قوتها في هذا المجال، حيث عقدنا مؤتمرين في الرياض بهدف توحيد الاجراءات والانظمة ووضع دليل عمل واضح ومقنن في مجال الحماية، ولدينا مشروع بتكلفة 20 مليونا خصص لبرامج التوعية في مجال الحماية، وحاليا نحن بصدد تنفيذ مرحلته الاولى ونسعى لحل الكثير من المشكلات المتعلقة بكيفية التعامل مع الطفل، فيما نفذت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية استراتيجية الحماية والوزارة بصدد استلامها وتطبيقها على مستوى المملكة لرفع مستوى الاداء.
ورش تدريب الاخصائيين
• طالبكم الشورى أيضا بضرورة وضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من دور الحماية الاجتماعية ورفع مستوى الاداء الوظيفي فيها.
- نحن نشاطر مجلس الشورى همومه وهو من الأجهزة التي نقدرها كثيرا وتخدمنا بملاحظاتها لتحسين اداء عملنا ولا نتضايق ابدا من ملاحظاتها او من ملاحظات أي ادارة رقابية وقد اوضحنا في ردنا للشورى جوانب النقص لدينا، وبينا لهم اننا لا ندعي الكمال ولدينا 5 ورش لتدريب الاخصائيين بالمملكة إضافة الى 15 ورشة ستطبق على رأس العمل.
مذكرة تفاهم مع جامعة الامام
• وقعتم مع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية مذكرة تفاهم لتدريب وتثقيف وتأهيل المشمولين برعاية الوزارة والمقيمين بالدور الايوائية وتطوير قدراتهم بتكلفة 68 مليونا ومع ذلك توقف هذا التدريب؟
- التدريب لم يتوقف وانما انتهى وكان لسنة واحدة، ولقد استفدنا منه الكثير ونفذنا من خلاله العديد من البرامج.
• لكن المبلغ المدفوع من اجل البرنامج وصفه البعض بالمبالغ فيه؟
● ● البرنامج يستحق اكثر من ذلك المبلغ وهذا العام وقعنا مع شركتين لاستكمال برنامج التأهيل والترفيه، ولدينا حاليا 25 مبادرة ستشمل جميع الفئات.
الوقوف بحزم ضد الاعتداءات
• كيف تتصدون للاعتداءات التي قد يتعرض لها البعض داخل الدور الاجتماعية؟
● ● قد يحدث ما أشرت اليه من اعتداءات في بعض الدور، ولكننا نقف بحزم وشدة ضدها، وقد طبقنا عقوبات شديدة وصلت حد الحسم شهرا وأكثر من رواتب المتورطين وفصل البعض ممن كانوا في مناصب مديري عموم ومديري مراكز وأحلنا 4 قضايا الى هيئة التحقيق والادعاء العام وسوف لن تتوانى الوزارة في هذا الأمر خاصة ان نظام الحماية الجديد أعطى الوزارة الصلاحية لمعاقبة أي شخص تثبت ادانته بالاعتداء.
• البعض يتحدث عن سوء الخدمات في الدور الاجتماعية وافتقارها لعنصر الترفيه.. كيف تردون على ذلك؟
● ● نحاول جاهدين تطوير الأداء في كل اعمال الوزارة ومنها الخدمات التي تقدمها دور الاجتماعية في ظل اهتمام الدولة وصرفها بسخاء لتحسين العمل في هذه الدور، ونعترف ان بعض الدور الموجودة في بعض المناطق تعاني مما

جاء في سؤالك نتيجة وجودها في مبان مستأجرة لا تحقق الطموح والاهداف وتسعى الوزارة حاليا لمعالجتها من خلال بناء مواقع او استئجار مواقع مؤهلة.

دور رعاية الأيتام

• يقال إن أعداد الأيتام في تزايد.. هل الدور الموجودة الآن تؤدي الغرض.. ثم ان البعض يتهمكم بعدم المرونة في شروط التبني؟

● ● هنا 6 دور للحضانة الاجتماعية تؤوي 471، و5 دور تربية للبنات تؤوي 303 و9 دور تربية للبنين تؤوي 459، إضافة لـ4 مؤسسات تؤوي 130، فيما يصل عدد الابناء المكفولين لدى الاسر الحاضنة الى 7611، فيما تسعى الخطة الاستراتيجية للوزارة بعد 4 سنوات لتحقيق وزارة بلا دور للأيتام، وذلك من خلال تبني الأسر لهم، ولدينا قوائم كثيرة وقد نجحت الوازرة في هذا المسعى وحققت انخفاضا كبيرا في مجال الحضانة والرضع ورعاية الأطفال.

شغب دور التربية

• حالات الشغب التي قد تحدث في بعض الاحيان داخل دور التربية والتي وصفها بعض المهتمين بأنها في ازدياد.. ما أسبابها وما الحلول؟

● ● لاننكر وقوع بعض حالات الشغب وأؤكد هنا أننا لا نقبل بمثل هذه التصرفات، ومن الأهمية أن نفرق بين ما يحدث في دور الملاحظة وما يحدث في دور الايتام، فالذي يحدث في دور الملاحظة هو نتيجة ظروف يتعرض لها النزيل ونتعامل معه وفق النظام بعد أن نتقصى الاسباب.أما ما يحدث في دور الأيتام، فمن المهم ألا نصفه بالشغب، بل التذمر ويحدث هذا نتيجة بعض الخدمات المقدمة لهم، وهنا نحاول أن نكشف مواطن الخلل ومعالجتها ورفع مستوى الأداء الفني سواء بتغيير مدير الدار او ضخ دماء جديدة او بكليهما معا.

دور الملاحظة ودور التوجيه

• يقال انه يتم أحيانا تحويل بعض المستفيدين من الدور الاجتماعية الى دور الملاحظة دون حكم شرعي.. كيف يحدث ذلك؟

● ● لايمكن ان يحول أي شخص الى دور الملاحظة دون حكم شرعي، وفيما لو حدث ذلك، فهو مخالفة. والحقيقة انه يتم في بعض الاحيان إحالتهم الى دور التوجيه وهذه تختلف تماما عن دور الملاحظة التي يدخلها الشخص بحكم شرعي، أما دور التوجيه فهي مخصصة للمارقين عن سلطة والديهم أو الذين يحتمل انحرافهم، ومن حق الوزارة تطبيق الأمر لأن دور التوجيه مخصصة للإرشاد والنصح وتغيير سلوك الفرد.

تسليم سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة

• كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن عدم استلام الكثير من المستحقين لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة.

● ● طرحنا حاليا الدفعة الخامسة بعد 4 مراحل لصرف سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث خصصت المرحلة الاولى للذين يعانون من الشلل الرباعي، والثانية للشلل الثلاثي، والثالثة للشلل الثنائي، والرابعة لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد انتهينا من المرحلتين الاولى والثانية، وطورنا برنامج السيارات حسب رغبة كل معوق، كما طرحنا منافسة جديدة بمختلف أحجام السيارات وحسب رغبة كل معوق، ورغم الجهود المبذوله في هذا البرنامج، إلا أننا غير راضين عن سيره، ونحاول تسريعه، وذلك بعد أن صرفنا 4 آلاف سيارة وفتحنا التسجيل منذ محرم الماضي، حيث سجلنا حتى الآن أكثر من 6 طلبات.

مواهب الأيتام

• مواهب الأيتام.. هل استثمرت بالشكل المطلوب؟

● ● الوزارة مهتمه بهذا الجانب حيث نفذنا العديد من البرامج في هذا الخصوص، وصقلنا العديد من المواهب، ووفرنا لهم الاجواء المناسبة لتنمية مهاراتهم واستثمارها بالشكل المطلوب عبر أكثر من ألف دورة تدريبية على مستوى الداخل، فضلا عن الدورات التي تطرح في الخارج، ولدى الوكالة حاليا 52 مبادرة جديدة في هذا المجال.

المراهقة مشكلة مؤرقة

• ما أكثر ما يؤرقك كمسؤول عن الرعاية الاجتماعية؟

● ● الذين بلغوا سن المراهقة، ومحاولة السيطرة على تصرفاتهم التي قد تحيد عن الصواب، وقد عالجنا بفصل الكبار عن الصغار جزءا كبيرا من هذه المشكلة.

البعض يرفض استلام ابنه

• بعض من أولياء الأمور قد يرفض استلام ابنته او قريبته.. ألا يشكل ذلك عبئا عليكم.. وهل لديكم من الأنظمة ما يجبر ولي الامر على استلام موليته؟

● ● هناك تعميم صارم صادر عن وزارة الداخلية يجبر كل ولي أمر على استلام موليته وتحمل مسؤوليتها وتأمين البيئة الآمنة لها، ولكن الذي يحدث ان بعضهم قد يستلم موليته، ما قد يتسبب في إيذائها او ازهاق روحها، وهنا تفضل الوزارة عدم تسليمها له وتوفير الظروف المناسبة لها.

حماية الطفل

• أخيرا.. ماذا تم بخصوص حماية الطفل؟

● ● صدر نظام حماية الطفل وهو نظام جديد على الأسرة السعودية، وبدأنا في تطبيقه، ونسعى جاهدين لتنفيذ برامج توعية خاصة به، وسوف لن نسكت على إيذاء أي طفل.

مطالبين بالتوعية والحزم في تطبيق النظام.. قانونيون:

جرائم المعلوماتية انتهاك للخصوصية واستخدام سيئ للهواتف الذكية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751632.htm

ريان أبوشوشة (جدة)

تصوير الآخرين، ونشر مقاطعهم عبر اليوتيوب، أصبح ظاهرة وهاجسا مقلقا للعديد من المواطنين، ما يدفع المختصين والقانونيين للمطالبة بتكثيف حملات التوعية، وتطبيق العقوبات الرادعة بحق مرتكبي المخالفات التي تقتحم الحياة الخاصة للآخرين، وتنتهك خصوصيتهم، وتشوه صورة المجتمع.

تصوير الناس وانتهاك خصوصيتهم بحسب المواطن ماجد الحارثي، ظاهرة انتشرت إلى حد بات يدعو للقلق، ويثير مخاوف الآخرين. فالبعض يحب أن يتصيد أي موقف بسيط أو مثير، ويحوله إلى مادة أو مقطع يوتيوب يشاهده الملايين عبر «الويب».

وفي هذا السياق يروي الحارثي: تعرض ابني لموقف كهذا، حيث قام زملاؤه في المدرسة بتصويره وهو يتبادل المزاح مع شخص آخر، رغم أن الأمر تافه لا يستحق التصوير ، وإذا به يشاهد صورته على اليوتيوب، اذن أصبحت المسألة تشكل انتهاكا لخصوصية الناس، وعبثا باستخدام الجوالات من قبل مراهقين ينقصهم الوعي، أو أشخاص لا يحترمون خصوصية غيرهم، وفيما لو تتبعنا «اليوتيوب»، نجده يعج بتلك المقاطع في كل مكان: داخل المدرسة، العمل وداخل المنزل أيضا ومقاطع أخرى لا ندري ماالهدف من تصويرها وتنزيلها على الشبكة العنكبوتية، فبعضها لا يحمل رسالة أو هدفا، أو حتى موقفا يستحق التوثيق وكل ما في الأمر أن أصحابها سخيفون يريدون استفزار الآخرين، والانتقاص منهم، والتسلية والعبث على حسابهم .

التصوير داخل قاعات الأفراح

وفي مظهر آخر للظاهرة بقاعات الأفراح، ترى عبير مرزوق أن الأمر بدأ يشكل انتهاكا خطيرا لخصوصية الغير، ومن العجب أن تصل تلك الظاهرة إلى قاعات الأفراح، لتقوم بعض المراهقات والسيدات بتصوير فتياتنا، وانتهاك خصوصيتهن بلا حشمة ولا حياء، ما يدفعنا إلى عدم السماح بدخول الجوالات إلى تلك الأماكن الخاصة وتفتيش الحاضرات للتأكد من عدم اصطحابهن للجوال في تلك الأماكن التي لا يصح التصوير فيها بحال من الأحوال، ومن الأهمية بمكان وضع حد لتلك التصرفات العبثية، والسلوكيات غير المسؤولة .

سوء استخدام التقنية

ومن وجهة نظر العم أحمد بافقيه ان وسائل التقنية انتشرت بشكل كبير ومتطور، وان جيل اليوم هو جيل تقني من الطراز الأول، علما بأن انتشار التقنية بينهم يحمل الجانب السلبي كما يحمل الجانب الإيجابي، ما يدعو الأهالي الى توعية ابنائهم باستخدام التقنية بالشكل الصحيح بما لا يسيء إلى الغير ويلحق به الضرر . فبعض المراهقين لديهم هوس بالتصوير، وتنزيل تلك الصور واللقطات على الانترنت حتى وإن كانت لقطات عادية ليس فيها ما يستحق المشاهدة، كما ان هناك بعض خاليي الوفاض الذين يسيئون استخدام التقنية والهواتف الذكية، فيسيئون إلى نفسهم، وإلى غيرهم أيضا .

النظام يحمي خصوصية الأفراد

من وجهة النظر القانونية في المسألة يؤكد المحامي علاء يماني أن المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية نصت على عدم المساس بالحياة الخاصة للأشخاص سواء بالتقاط صور لهم أو نشرها عبر الشبكة العنكبوتية دون الحصول على إذنهم، وعلى وجه الخصوص المواقف التي تستفزهم، وتجرح مشاعرهم، لافتا الى ان العقوبة التي ينص عليها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بحق الأشخاص الذين يرتكبون هذا النوع من المخالفات، هي العقوبة لمدة لا تزيد عن سنة، أوغرامة لا تزيد عن 500 ألف ريال أو كلتا العقوبتين وتزداد العقوبة في حالات الابتزاز، واختراق البيانات الشخصية للآخرين، وقد تصل إلى أربع سنوات سجنا، وغرامة مالية كبيرة، لافتا الى ان هذا النوع من المخالفات ارتفع بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وان المحاكم تشهد العديد من القضايا من هذا النوع، مرجعا أسباب تفشي الظاهرة الى قلة الوعي بالثقافة الحقوقية وتطبيق العقوبات القانونية .

ثقافة الخصوصية

ومن جانبه يرى الدكتور سعود كاتب أستاذ الإعلام الجديد بجامعة المؤسس، أن ثقافة الخصوصية لدينا لا تزال ضعيفة، ولا بد من تكريسها، واحترام الحياة الخصوصية لبعضنا.

وللأسف فإن تلك المخالفات لا تقتصر على الأشخاص العاديين فقط بل تشمل الكثير من المواقع والصحف الالكترونية، وربما يكون انتشار المدونات احد الأسباب، ولكن هناك أسبابا أخرى كقلة الوعي، والخلط المغلوط بين الحرية والخصوصية، لافتا الى ان تلك السلوكيات تقل كثيرا في الدول الغربية والعالم المتقدم، ولا يستطيع أي شخص تصوير غيره، دون الحصول على اذنه، وبشكل يجرح مشاعره، وينتقص منه . ومن يشاهد اليوم مواقع «الويب» ومقاطع اليوتيوب يجدها ممتلئة بتلك السلوكيات التي تنافي الدين والأخلاق والقيم وتشوه صورة المجتمع . فهناك زخم شديد فيما ننشره، وهناك صور عجيبة بتنا نشاهدها مثل تعذيب الحيوانات والتعدي على الثروة الفطرية، وتصوير الآخرين في مواقف محرجة، وتشويه صورتهم أمام الملأ.

تشويه صورة المجتمع

ويمضي الدكتور سعود كاتب في هذا الاتجاه قائلا: الكثير ممن ينشرون تلك المقاطع ويتداولونها لا يأبهون للأثر السلبي الذي تتركه تلك الصور عنا في الخارج، والانطباعات الخاطئة التي تولدها عنا . فالانترنت اليوم ألغى الحدود والمسافات بين الدول، وأصبح ما يتداوله أي شخص من محتوى جاد أو عابث، ومن مضمون هادف أو غير مسؤول، ينتقل إلى العالم بسرعة وبساطة، ويشاهده ملايين المستخدمين في لمح البصر .

لذا فنحن مطالبون بالتدقيق فيما ننشره ونضعه على الشبكة العنكبوتية، حتى لا يفسره الغير بشكل خاطئ. وكما أن الانترنت أتاح المجال للموهوبين والمبدعين لتوصيل إبداعاتهم إلينا، أتاح أيضا المجال للعابثين في بث محتواهم السخيف ورسائلهم غير المسؤولة .

سلوكيات تنافي الشرع والأخلاق

ويقول الدكتور محمد العقلا مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقا ان انتهاك خصوصية الغير تسلط وتجسس لا يجوز شرعا، وينافي قيمنا وأخلاقنا . وهو سلوك خطير جدا ، ونراه اليوم شائعا، ويتطلب وقفة حازمة تضع حدا لذلك العبث، والاستخفاف بالناس، والتدخل في خصوصياتهم، كما لا يخلو الأمر أحيانا من الثأر، الحقد وتصفية الحسابات، فيقوم الشخص بالتشهير بخصومه، ووضع صورهم على الانترنت بهدف استفزازهم، والسخرية منهم، والانتقاص من قدرهم . ولاشك بأن تلك السلوكيات تكشف عن ضعف ثقافة الشخص وقلة الوازع الديني، وعدم اكتراثه بمشاعر غيره، ولا بد من ضبطها، ومعالجتها من قبل الأسرة والمؤسسات التعليمية فيما يخص النواحي التوعوية، ومن قبل الجهات المختصة فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين التي تحمي خصوصية الآخرين .

التوعية بالحقوق المعنوية للغير

والى ذلك يعلق الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري بقوله ان كثيرا من تلك التعديات التي نشاهدها تنم عن جهل الشخص أو عدم معرفته بالأنظمة التي تمنع المساس بالحياة الخاصة للآخر، والتعدي على خصوصيته، كونها تمثل انتهاكا لحقوقه، لافتا الى ان المطلوب من الإعلام والمؤسسات المعنية، الاضطلاع بتوعية الناس، وتثقيفهم في هذا الجانب . فالتصوير بالهواتف المحمولة دون الحصول على إذن من الشخص الذي نقوم بتصويره ، يعتبر سلوكا خاطئا ومخالفا للنظام . فبعض الأشخاص يقومون بتصوير الأحداث التي يشاهدونها دون قصد الإساءة،

مثل بعض المشاهد العنيفة وحوادث السير التي نشاهدها على المواقع والتي من الواضح أن من قاموا بتصويرها لا يقصدون الإساءة، ولكن ذلك السلوك يمثل تعديا لأنه من الممكن أن يؤذي مشاعر الشخص، أو مشاعر ذويه الذين يشاهدون تلك الصور، فيما ينطبق الأمر أيضا على جميع المواقف التي نقوم بتصويرها، ونتداولها على الشبكة العنكبوتية دونما اعتبار لخصوصية الغير، ومشاعرهم وحقوقهم المعنوية.

الحل في التوعية والعقوبات الرادعة

● ريان أبوشوشة (جدة)

يرى الدكتور ماجد قاروب عضو اللجنة الرئاسية التنفيذية بالاتحاد الدولي للمحامين، وعضو اللجنة الاستشارية للتحكيم بوزارة العدل، ان معظم ما نشاهده في وسائل الإعلام الجديد يخالف القانون، وأخلاق وأدبيات المجتمع، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال التعليقات والصور والمقاطع المنتشرة على الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي لا تراعي الحياة الخصوصية للآخر، وتضرب بالأخلاق والقيم عرض الحائط. والمشكلة لا تكمن في الأنظمة التي تحترم خصوصيتنا وتحرم انتهاكها، فالعقوبات التي تتضمنها مواد النظام كافية ورادعة، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك العقوبات، ذلك ان المحاكم تعاني من بطء الاجراءات وتأخر البت في تلك القضايا، وهذا سبب رئيسي في انتشارها .

ويستطرد الدكتور قاروب حديثه مؤكدا على ان لأنظمة المحلية والقوانين الدولية تمنع التعدي على خصوصية الغير، وانتهاكها بأي شكل من الأشكال. وتتيح لكل إنسان متضرر حق التقاضي، والحصول على التعويضات المناسبة، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، ما يجعل المخالفين يفكرون كثيرا قبل التعدي على مشاعر غيرهم، وانتهاك خصوصيتهم.

فالجانب القانوني يمثل جزءا من الحل، ولكن الجانب التوعوي مهم أيضا. فنشر الثقافة الحقوقية، والتوعية بالجوانب القانونية يلعب دورا كبيرا في التخفيف من تلك المخالفات، ووضع حد لها، لأنها انتشرت بشكل ملحوظ بات يشكل قلقا لدى البعض، ولا يمكن أن نعتبر جرح الغير أو انتهاك خصوصية الآخر حرية ممارسة، بل هي تعد لا يجوز لا من الناحية الشرعية ولا القانونية ولا حتى الناحية الأخلاقية أيضا.

أكدت القبض على شقيقَيْهن من قِبل الشرطة بعد ثبوت تورطهما "الشؤون الاجتماعية" تكشف ملابسات الاعتداء على "معنفات العارضة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م

http://sabq.org/cSxgde

محمد المواسي- سبق- جازان:

كشفت الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان ملابسات تعرض فتيات للتعنيف من قبل شقيقَيْهن، وأكدت وقوفها في وقت قياسي على حالة الأسرة.

وبينت الشؤون أن فريق الحماية شَخَصَ على حالة المعنّفات لدى مستشفى العارضة العام؛ إذ إن اثنتَيْن من المعنّفات تعانيان إصابات في الجسد والرأس، وكانتا تحت العلاج في المستشفى ومتابعة من قِبل وحدة الحماية حتى كتب الطبيب المعالج خروجهما.

وأضافت الشؤون: كان الاعتداء عليهن من قبل اثنين من إخوانهن بالضرب، وقد تم القبض عليهما من قِبل مركز شرطة العارضة.

وتابعت: طلبنا من البنات أن يخرجن من المستشفى إلى منزلهن لعدم وجود من يمارس العنف عليهن، ولرغبتهن في عدم الذهاب إلى دار الحماية، وتم أخذ التعهدات اللاّزمة عليهن والإقرارات بذلك.

وأشارت إلى أن منزلهن حديث، وهو ضمن إسكان العارضة، وتمت الكتابة للجمعية الخيرية بالعارضة لمساعدتهن، وأيضاً للضمان الاجتماعي لزيادة الدعم، وسيتم متابعة أوضاعهن بصورة مستمرة.
وبيّنت الشؤون أنها باشرت الحالة قبل تداولها، وكون موضوعات كهذه ليست قابلة للنشر والتشهير لم تفصح عن أوضاع الأسرة حتى خرجن وتحدثن بأنفسهن.
وكانت قد خرجت 5 معنفات وطفلين عن صمتهم، وأبلغوا الجهات المختصة أمس الأول بعد تعرضهم للضرب من قبل شقيقيهم، وأُدخلوا مستشفى العارضة العام، وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي وصحف إلكترونية الموضوع، بينما باشرت الشؤون الاجتماعية الحادثة، ودرست حالة الفتيات، ووجهت بدعمهن من جهات عدة.

نظمت الفعالية وزارة الصحة ضمن اليوم الخليجي برعاية "الجوهرة" "حقوق المرضى ما لهم وما عليهم" بمركز الملك سلمان الاجتماعي

المصدر: جريدة سبق السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://sabq.org/8Txqde

خلود غنام- سبق- الرياض:
احتضن مركز الملك سلمان الاجتماعي برعاية كريمة من مديرة القسم النسائي بالمركز المشرف العام على مشروع التوسعة والتطوير الأميرة الجوهرة بنت سعود بن عبدالله بن ثنيان، فعالية اليوم الخليجي "حقوق المرضى ما لهم وما عليهم"، الذي نظمته وزارة الصحة بمشاركة 21 مركزاً صحياً تابعاً لمنطقة الرياض، بالإضافة للإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى، وجمعية عناية الصحية الخيرية وجمعية السكري.
ويسعى هذا البرنامج بدوره إلى التوعية بحقوق المرضى؛ سعياً لتحقيق رضى المرضى والمراجعين عن الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى تقديم أعلى مستويات الخدمة وتوعية المرضى وذويهم بحقوقهم، وتعزيز الاحترام المتبادل بين المريض والقطاعات الصحية المختلفة.
بدأ البرنامج بقصّ الأميرة الجوهرة شريط المعرض إيذاناً بافتتاح فعاليات البرنامج الذي ابتدأ بجولة في المعرض والأركان المصاحبة، والتعرف على الخدمات والبرامج المقدمة من قبل القطاعات الصحية التابعة لوزارة الصحة، وهي: القطاع الشمالي الأول والثاني، والقطاع الأوسط الأول والثاني، والقطاع الشرقي، والقطاع الغربي، والقطاع الجنوبي بعدد ثلاث مراكز صحية من كل قطاع، بالإضافة لجمعية عناية الصحية الخيرية وجمعية السكري. وقد وجهت سموها الثناء والشكر للجهات المشاركة مثمنةً لهم جهودهم في خدمة المرضى وحرصهم الدائم على توفير خدمات مميزة ومتكاملة تكفل للمرضى والمراجعين حقوقهم.
عقب ذلك بدأ الحفل الخطابي بآيات عطرة من القرآن الكريم، تلتها الطالبة شادن الحميدي، ثم كلمة ترحيبية براعية الحفل ألقتها رئيس قسم الشؤون الفنية للمراكز الصحية والمنسقة للبرنامج وفاء الحريشي، تلا ذلك تكريم المشاركين من قبل راعية الحفل وانطلاق سلسلة المحاضرات والمناشط التوعوية التي ابتدأت بمحاضرة بعنوان "الاحترام المتبادل بين الطبيب والمريض" للدكتورة نورة بنت عبدالله المطلق أستاذة الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحدثت فيها عن فضل زيارة المريض، وأجر إدخال السرور على نفسه، وضمّنت في حديثها بعض الأحاديث من السنة وآيات من القرآن الكريم، وتحدثت بدورها أيضاً عن تعامل الطبيب مع المريض وواجبات كل منها تجاه الآخر.
وتلاها محاضرة لاستشارية النساء والولادة ومديرة الشؤون الفنية بالإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى الدكتورة فاطمة بنت يوسف الجعوان، بعنوان "حق المريض بمشاركته في الخطة العلاجية" تحدثت من خلالها عن حق المريض في معرفة التشخيص الصحيح ولو كان مبدئياً، ومعرفة الاحتمالات إذا وُجدت ومناقشتها بصدق ولطف ورحمة، وتوضيح المواعيد، وما سيكون فيها سواء أشعة أو تحليل، وهل يحتاج المريض أن يكون صائماً أم مفطراً.

ووجّهت "الجعوان" شكرها لمركز الملك سلمان على تعاونهم ومنحهم الفرصة للمساهمة في توعية المجتمع بحقوق المرضى، والتي تسعى وزارة الصحة لتوعية المجتمع بها، وانتهازها فرصة اليوم الخليجي لحقوق المرضى للتوعية بهذا الدور، كما وجّهت رئيسة وحدة حقوق المرضى بالقسم النسائي في مدينة الملك سعود الطبية بسمة محمد الحسن كذلك، شكرها لمركز الملك سلمان على مشاركته واحتضانه لليوم الخليجي لحقوق المرضى على إتاحة الفرصة لتوضيح حقوق الطفل والتركيز على التوعية بها.

وأشادت رئيسة قسم الشؤون الفنية للمراكز الصحية في وزارة الصحة وفاء بنت حمد الحريشي، بدور مركز الملك سلمان الذي يحرص دائماً على احتضان مثل هذه الفعاليات، التي تساهم في تثقيف وتنمية المجتمع، وقد اوصلت شكرها وتقديرها لجهود الأميرة الجوهرة على تشريفها ورعايتها هذا البرنامج، داعية الله التوفيق للقائمين على مركز الملك سلمان الاجتماعي.

يُذكر أن مركز الملك سلمان الاجتماعي يشتهر بجهوده الواضحة والمثمرة التي يقدمها لخدمة المجتمع والذي دائماً ما يكون سباقاً في كل ما يخدم المجتمع من مواضيع ثقافية وتعليمية وترويحية ورياضية، والتي تمثل رؤية واضحة بإدارة حكيمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نظام للحماية من التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/07/article_929056.html

كلمة الاقتصادية

ناقش مجلس الشورى في جلسات متعددة، صياغة نظام أو قانون لمكافحة جرائم التحرش الجنسي، ثم استبدل الفكرة بمشروع نظام للحماية من الإيذاء، وهو مشروع لا يتضمن جريمة التحرش الجنسي بوصفها من جرائم الإيذاء البدني والمعنوي، وهي جرائم متنوعة في أساليبها ومختلفة في درجة حدتها ومدى الاعتداء فيها. وهذا النوع من الجرائم غزا مجتمعنا المسلم المحافظ في نمط حياته وسلوكه، ومن تلك الأمثلة الشائعة المغازلة والترقيم ومرافقة سيارات العائلات ومضايقتها حين تحاصر سيارات الشباب سيارة فيها نساء وتطاردها في الشوارع، وهنا تتدخل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقوم بعمل الحسبة، حيث لا يوجد نظام واضح يحدد إجراءات العمل، ما يؤدي إلى وجود تباين كبير في المعالجة، وأخطاء شخصية في الجانب الإجرائي، وهو ما أدى ويؤدي إلى انتقادات واسعة لطريقة العمل في ضبط حالات التحرش الجنسي وكيفية التصرف فيها.

ونتيجة لعدم وجود نظام نجد أن بعض الأسواق والمحال التجارية تتخذ قرارا بمنع دخول الشباب؛ لأنهم يأتون لممارسة التحرش بالأسر والفتيات، وهي ظاهرة لا تخلو منها دول العالم مع اختلاف في تناول تلك القضايا واعتبارها حقوقا شخصية أكثر منها جريمة في حق المجتمع. ومن هنا فإن نطاق التجريم والعقاب في مجتمعنا يتجاوز الحق الشخصي ليكون مخالفة وجريمة في حق المجتمع، ولذا فإن ترك ذلك للاجتهاد الشخصي لا يخدم المصلحة العامة حتى في ميدان حماية الجانب الأخلاقي، والحق الشخصي لكل من ترتاد الأسواق من العائلات والفتيات، وليس الحل في منع الشباب من ارتياد الأسواق والأماكن العامة، فهذا يزيد المشكلة تعقيدا، ويدفع الشباب للشعور بأنهم منبوذون من مجتمعهم.

إن من المفروض والواجب أن يكون لدينا قانونٌ للعقوبات على أفعال التحرُّش الجنسي، وما يندرج تحت هذا الاسم من مخالفات شرعية، وهي بلا شك من جرائم التعزير التي يعاقب عليها القضاء شرعاً بعقوبة تختلف بحسب الحال والشخص ومُلابسات الفعل، وغير ذلك من الظروف المشدّدة للعقاب أو المخففة له، حيث يستعد مجلس الشورى للتصويت خلال الشهر الجاري على الصيغة النهائية لقانون عقوبات خاص بجرائم التحرُّش الجنسي، بعد أن اكتملت صياغته ومراجعته ليرفع بعد ذلك إلى المقام السامي، ومن المتوقع أن يتم إقراره في فترة قريبة، حيث لا تزال جرائم التحرُّش الجنسي تعاني فراغاً تشريعياً رغم وحدة الجهة المختصة بالتحقيق والادعاء العام فيها.

وبلا شك لدينا حالات سوء سلوك من بعض الشباب، بل من بعض الشابات، خصوصاً في الأسواق، وهو سلوكٌ مرفوضٌ ولا يمكن قبوله من الناحيتين الدينية والاجتماعية، لكن لا يمكن أن نبني نمط حياتنا على توقع الأسوأ، والتعامل مع مثل هذه الحالات لتكون ظروفاً للتضييق على المجتمع وأفراده، لذا فقد جاء الحل في صورته المثالية، وهو أن يكون هناك قانونٌ أو نظامٌ يسمي الأشياء بأسمائها، ويقطع القول في تلك المخالفات، ويصنف حالات المضايقة أو التحرُّش الجنسي، فقانون العقوبات ليس كلاماً إنشائياً، بل هو صيغة تشريعية واضحة تحدد الأفعال وعناصرها المادية والمعنوية وأدلة إثباتاتها والاختصاص بالتعامل معها في الضبط الجنائي والتحقيق والمحاكمة ونوع ومقدار العقوبات التي يصدرها القضاء على مَن يثبت عليه ارتكاب فعل تحرُّش جنسي.

إن الجميع يؤملون من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن تكون جهة الضبط التي تعالج هذه الحالات وفق القانون الذي قد يصدر، ليلغي الاجتهادات الفردية، وتفاوت التقدير الشخصي بين مشدّد ومتساهل، فالقانون سيضع قواعد عامة مجرّدة، لها ضوابط محدّدة وواضحة ومقنعة لكيفية التعامل، بحيث يتم بناء قضية على حقائق وليس على شكوك أو ظنون، فالظن لا يغني من الحق شيئاً، كما أنه لا يساعد على مكافحة الأفعال غير الأخلاقية، خصوصاً في الأسواق والمحال والمعارض وغيرها من الأماكن العامة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نظام حماية الخصوصية .. ينتظره الجميع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/08/article_929248.html

علي الشدي

الصورة النمطية لوزارات الداخلية في بعض الدول العربية أنها شرطة ومباحث وسجون.. لكن الأمر في بلادنا مختلف تماما، فإلى جانب القوة في مجابهة المجرمين هناك خدمات جليلة تقدمها تلك الوزارة بأجهزتها المختلفة للمواطنين في مجالات عديدة.. وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في مقال نشرته في هذه الصحيفة بتاريخ 2014/9/21 تحت عنوان "الداخلية تقود عربة الحكومة الإلكترونية"، ويوم الأربعاء الماضي كنت مع مجموعة من الكتاب والصحافيين في زيارة إلى مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية وأول وقفة لنا كانت أمام صورة للأمير نايف بن عبد العزيز ــ يرحمه الله ــ وهو صاحب الفكرة والمؤسس الأول للمركز قبل 40 عاما، كما قال اللواء الدكتور طارق الشدي مدير المركز.. ثم كانت الجولة التي شملت نوافذ عديدة يشرح خلالها شباب سعوديون يحق لنا أن نفخر بهم الخدمات التي تقدم من خلال نوافذهم.. ولعل أكثر نافذة جذبت الاهتمام لأنها تحمل بعدا إنسانيا قل أن يوجد في عالم تعصف به المآسي هي "نافذة تواصل" التي تحمل شعار "بارقة أمل للتواصل بين الموقوف وذويه"، وفي نبذة مختصرة عن هذه النافذة وردت عبارة جميلة تقول "نحن نؤمن بأن الموقوف إنسان له كامل حقوقه وكرامته، وإن أخطأ فإن ذلك لا يحرمه من حقوقه"، ومن خلال تلك البوابة يتمكن أهل الموقوف من الاطمئنان المستمر عليه ومعرفة حالته اليومية ووضعه الصحي والقانوني.. ويمكن الحصول على موعد للزيارة والاستفادة من خدمات الاتصال المرئي المباشر مع ضمان الخصوصية التامة في هذا الاتصال.. ومن شأن توفير خدمات التواصل بين الموقوف وذويه دحض الشائعات التي تنشر بين الحين والآخر عن أوضاع الموقوفين، إضافة إلى تعزيز الجانب الإنساني والطمأنينة لدى الموقوفين وذويهم وتقديم خدمات الخروج المؤقت للموقوف لمشاركة ذويه المناسبات الاجتماعية كالزواج والعزاء أو زيارة مريض.. وأعيد هنا فقرة ذكرتها في مقالي السابق عن الخدمات الإلكترونية المتعددة لوزارة الداخلية، حيث ذكرت أن هذه الخدمات تتم للمواطن والمقيم بلمسة زر ضمن برنامج "أبشر" المتطور جدا ولم يعد مطلوبا من طالب الخدمة الوقوف في صفوف طويلة للحصول عليها.. بل الأهم لم يعد عليه أن يسافر من منطقة بعيدة لإنهاء إجراءات خدمة أو حتى الاستعلام عن كيفية الحصول عليها، وتوج مركز المعلومات الوطني خدماته الإلكترونية المتطورة بإيجاد مراكز للتواصل المرئي بالصوت والصورة مع ولي ولي العهد وزير الداخلية شخصيا برغبة منه شخصيا.. والمؤمل أن تعم هذه الخدمة جميع مناطق بلادنا.

وأخيرا: أقول في نهاية هذا المقال للأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، رحم الله الأمير نايف بن عبد العزيز، الذي أسس البناء على قواعد قوية قوامها الإيمان بأن سواعد أبناء الوطن هي التي تستطيع الإنجاز وفق أعلى المستويات المهنية والعلمية.. ولذا قام بتأسيس هذا المركز وابتعث الشباب للتدرب على أعماله ومنهم عبدالعزيز الصقر أول مدير للمركز - يرحمه الله.. وتهنئة لكم أيها الأمير بالمستوى الذي شاهدناه ليس في مستوى الأجهزة والأنظمة، وإنما في حماس الشباب وتمكنهم من أداء أعمالهم بمهنية عالية.. وفي انتظار نظام حماية الخصوصية الذي علمنا أنكم مهتمون به كثيرا، حيث يجرِّم ويمنع تسرب المعلومات الشخصية والطبية للآخرين مهما كانت الأسباب.

انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة: تعذيب واعتقال تعسفي واعتداء على الممتلكات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين عشرات الانتهاكات الشهر الماضي، من بينها التعذيب، والتوقيف غير القانوني، وتأخير الإفراج عن محكومين، واستدعاءات جماعية، واعتداءات على ممتلكات عامة وخاصة، ورسائل تهديد وغيرها.

وقالت الهيئة في تقرير لها صدر أمس، إنها تلقت 56 حالة تعذيب وسوء معاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة الشهر الماضي، منها 41 شكوى في قطاع غزة و15 شكاوى في الضفة. وأضافت أن شكاوى في شأن التعذيب وسوء المعاملة في كل من الضفة وقطاع غزة، وجهت ضد جهاز الشرطة. وأوضحت أن المشتكين في غزة قالوا إنهم تعرضوا إلى وسائل تعذيب متعددة، مثل الشبح والضرب بواسطة الأيدي والأرجل، واستخدام العصي، إلى جانب الشتم والتحقير والحرمان من النوم. وأضافت: "أما في الضفة، فكان من بين المحتجزين عدد من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-17 عاماً".

وقال التقرير: "وفقاً لإفادات المشتكين، فإنهم تعرضوا للتعذيب بأشكال ووسائل مختلفة، أبرزها الضرب المتكرر على الوجه وأنحاء الجسم بالأيدي والأرجل، والتهديد بالصعق بالكهرباء من خلال إحضار بطارية سيارة، وإحضار أسطوانة غاز والتهديد بوضع فم الشخص عليها وإفراغ الغاز في فمه في حال لم يعترف، والتهديد بالحرق بواسطة سيغارة في حال عدم الاعتراف، و"الفلكة" من خلال رفع الأرجل على الطاولة والضرب على أسفل القدم، والشبح على أحد أبواب مكان التحقيق وعصب العينين، وسكب الماء البارد على الجسم والإجبار على خلع الملابس".

وسجلت الهيئة انتهاكات للحق في إجراءات قانونية عادلة، وهو ما يشمل الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.

وفي شأن الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية، قالت الهيئة إنها تلقت خلال الفترة التي يغطيها التقرير 75 شكوى في قطاع غزة تناولت عدم صحة إجراءات التوقيف، مشيرة الى أن توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية، أو توقيفاً تعسفياً. أما في الضفة، فتلقت الهيئة 23 شكوى في شأن الانتهاك المذكور.

وفي شأن التوقيف على ذمة المحافظ، قالت الهيئة: "خلال كانون الثاني (يناير)، تم توقيف عدد من المواطنين بقرار صادر عن اثنين من المحافظين في الضفة، رغم حصول بعضهم على قرارات من المحاكم المختصة بالإفراج".

وأضافت: "تلقت الهيئة 11 شكوى من موقوفين على ذمة المحافظ، ولم يتم الإفراج عنهم حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، وعلى رغم قيام جهاز المخابرات العامة بعد ذلك التاريخ بإعادة عرضهم على محكمة الصلح وتمديد توقيفهم، إلا أن التوقيف على ذمة المحافظ يعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الأساسي الفلسطيني".

وسجلت الهيئة صدور حكمين بالإعدام، الأول في غزة حيث أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بالإعدام بحق مواطن في الرابعة والعشرين من عمره أدين بقتل مواطن خلال شجار عائلي حين كان يبلغ من العمر 18 عاماً. والحكم الثاني صدر في الضفة عن المحكمة العسكرية الدائمة لجنوب الضفة وقضى بإعدام شاب في السابعة والعشرين من عمره بتهمة الخيانة.

وفي باب انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي، قالت الهيئة إن الشرطة في غزة فرقت تظاهرات سلمية، منها تجمع لأنصار حركة "فتح" احتفالاً بذكرى انطلاقة الحركة، واستدعاء صحافي على خلفية تقرير له عن الإعدام خارج القانون خلال الحرب، وتقييد حركة عدد من الصحافيين. وفي الضفة، انتقدت الهيئة استدعاء جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل صحافياً على خلفية نشره منشورات على صفحته في "فايسبوك" ومناقشته مواضيع تمس سياسات السلطة خلال برامجه الإذاعية على راديو "علم".

حقوق الإنسان في الصحافة

وسجلت الهيئة حالات من الاعتداء على الحريات العامة والشخصية، مثل استدعاء الأمن الداخلي في غزة للعشرات من أنصار "فتح"، ونقلهم إلى أماكن غير معروفة، وإجبارهم على خلع ملابسهم في البرد القارس والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، ومعاملتهم معاملة مهينة وحاطّة بالكرامة، وتهديدهم. وأضاف التقرير: "في أثناء ذلك تم التحقيق معهم في شأن انتمائهم لحركة فتح، وذلك لمناسبة حلول ذكرى انطلاقة الحركة، وتم إخلاء سبيلهم بعد مرور ساعات عدة وإلقاؤهم في أماكن متفرقة من مدينة غزة".

وفي باب الاعتداء على الأشخاص والمؤسسات العامة والأملاك العامة، سجلت الهيئة العديد من الحالات، منها توجيه رسائل تهديد الى وزراء الحكومة، ووضع عبوات ناسفة أمام الصراف الآلي التابع لبنك فلسطين في مدينة غزة، وأخرى أسفل سيارة مواطن من مدينة غزة يعمل في الشرطة العسكرية، إضافة الى قيام 40 شخصاً بالهجوم على مقر مؤسسة رعاية الشهداء والجرحى في مدينة غزة، وتكسير محتوياته من أجهزة حاسوب وطابعات وأثاث والعبث بالملفات. ونقلت عن أحد موظفي المؤسسة قوله إن الشرطة رفضت قبول الشكوى منه، وطالبت بتفويض من رئيسة المؤسسة انتصار الوزير. كما تطرق التقرير الى قيام مجهولين بحرق مكتب الإدارة في هيئة شؤون الأسرى والمحررين الواقع في مدينة غزة وغيرها.

وفي باب الاستيلاء على أموال المواطنين من دون حكم قضائي، قالت الهيئة إن جهاز المخابرات العامة في الخليل أوقف شاباً وفتش منزله، وصادر جهاز حاسوب وآخر محمولاً وكاميرا تصوير، و 6 قطع من جهاز الذاكرة، و 4 هواتف محمولة وشريحتي هاتف نقال وكاسيت فيديو لحفلة زفاف ومجموعة أأراص مدمجة، ودفاتر ومذكرات وأجندة.

كما صادر جهاز الأمن الوقائي في الخليل شيكاً بقيمة 12 ألف شيكل من والد شاب جرى توقيفه على خلفية انتمائه السياسي. وقالت إنه جرى التحقيق معه في شأن حصوله على مستحقات مالية بدل سجنه لدى الاحتلال الإسرائيلي من جهات في غزة.

وفي باب التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية، قالت الهيئة إنها تلقت عدداً من شكاوى المواطنين في شأن عدم تنفيذ قرارات المحاكم. وقالت إن جهاز المخابرات العامة في الضفة واصل اعتقال عدد من المواطنين أياماً بعد صدور قرارات محاكم بإطلاق سراحهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015
م
http://www.alyaum.com/article/4045814

المصدر: جريدة الشرق الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م

http://www.alsharq.net.sa/2015/02/08/1293296